



النماذج والسياسات الاقتصادية

أ. النماذج الكينزية:

- الاهتمام بالأجل القصير.
- أهمية سعر الصرف للوصول إلى توازن ميزان المدفوعات.
- أهمية سياسات الدخل في تخفيض معدل التضخم.
- الاعتماد على سياسات اقتصادية مختارة Discretionary.
- التأثير على الناتج بواسطة السياسة المالية عن طريق أثر "المضاعف".
- اعتقد الكينزيون، تاريخياً، بمنحنى فيلبس Phillips: يتحدد التضخم الأجرى، في ظل غياب سياسة الدخل، بفائض الطلب (مؤشر البطالة) في سوق العمل.

• كما اعتقدت هذه النماذج لفترة ليست بالقصيرة، بأهمية الهامش التجاري Mark-up على التكاليف (أجور وأسعار واردة أساساً). لذا فإن جل اهتمامها للتأثير على الأجور، وكمية الواردات، كان من خلال السياسة المالية وتأثيراتها على مستوى البطالة (على اعتبار أن أسعار الواردات تتحدد خارجياً).

• لعبت علاقات منحني فيلبس أيضاً، أثراً غير مباشراً، في تحديد وضع ميزان المدفوعات: طالما أن أحجام الصادرات والواردات تتحدد، جزئياً، بالوضع التنافسي للبلد، فإن في ظل إمكانية السيطرة على البطالة (ضمن نسبة مئوية معينة) يمكن أن تتمكن الأسعار من الوصول إلى درجة التنافس دولياً، وبالتالي يتعزز وضع ميزان المدفوعات.

- وبناء على ذلك، فإن الصيغ الأولية للنماذج الكينزية تعتقد بأهمية تعديل المعدلات الضريبية (وبدرجة أقل الإتفاق الحكومي)، وبشكل متكرر، للمحافظة على مستوى معين من البطالة، ولضمان معدل تضخم معتدل، ووضع أقرب للتوازن بميزان المدفوعات.
- وفي حالة اتجاه الميزان إلى وضع غير توازني تقترح هذه النماذج إعادة تقييم سعر الصرف.
- لم يستمر الاهتمام بمنحنى فيلبس لاحقاً، ثم بدأ الاعتقاد بأهمية تكاليف العمل (في اقتصاديات السوق) في التضخم الأجرى. وبناء على ذلك أصبحت أهمية السياسة المالية تأتي في مرحلة ثانية بعد سياسات الدخول طويلة الأجل لمحاربة التضخم.

- بالإضافة لتكتلات العمل، ساهمت الأوضاع الدولية في التفسير الكينزي للتضخم: تنقل هذه الأوضاع من خلال اختلاف أسعار الواردات وانعكاساتها على الأسعار المحلية (الأجر والسعر).
- لا تعتقد النماذج الكينزية التقليدية بأهمية عرض النقود كأداة سياسة اقتصادية مهمة رغم إدراكها بأن الزيادة المفرطة بهذا العرض تؤثر على الناتج والتضخم.
- تؤمن هذه النماذج بأن التغيرات الملحوظة في أسعار الفائدة قد تؤثر على مستويات الاستثمار، إلا أن تأثيرها متواضع. كذا فإن هذه الأسعار تستخدم للتأثير على وضع ميزان المدفوعات وليس لتغيير مستوى الناتج. ويتم ذلك من خلال تغيير مستويات تدفقات رؤوس الأموال (في ظل سعر صرف ثابت).
- تعتقد هذه النماذج، أيضا، بأهمية سياسة الائتمان للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص من السلع المعمرة.

ب. النماذج الاقتصادية النقدية:

- الاهتمام بالأجل الطويل.
- تباين النماذج الاقتصادية للبلدان الصغيرة المفتوحة، تبعاً لطبيعة نظام سعر الصرف: ثابت، مرن.
- تعتمد على عرض النقود كأحد أهم محددات النشاط الاقتصادية وكأداة سياسة رئيسية.
- تتجنب اعتماد سياسة الدخل كأداة للسيطرة على التضخم.
- أهمية مرونة سعر الصرف، وضرورة عدم السيطرة عليه من قبل السلطات النقدية.
- أن لا يخضع معدل نمو العرض النقدي لتغيرات قصيرة الأجل، وأن يتحدد بناء على أهداف السياسة الاقتصادية.

- التوازن بالأجل الطويل يتحدد بقرارات تعظيم الربح لعارضي السلع، وليس بالسياسات المالية والنقدية التي يتم ممارستها من جانب الطلب.
- تعتقد بأن هناك تفاعلاً ما بين الوضع التكنولوجي (يعبر عنه بدالة الإنتاج)، والطلب على العمل. وينتج عن هذا التفاعل أن تعرض المنشآت مستوى مربح من الناتج. على أن تضمن مرونة كل من الأسعار والأجور استمرار مستوى الناتج في الأجل الطويل.
- من ضمن الحجج التي تسوقها هذه النماذج ضد السياسات المالية (الكينزية) في التأثير على الناتج ومعدل التضخم، هي أن ارتفاع الإنفاق الحكومي (أو خفض الضريبة) في ظل ارتفاع أسعار الفائدة سوف يزاحم Crowding Out الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية، والاستثمارية. وبالتالي يظل مستوى الناتج بدون تغيير.

- استقرار الطلب على النقود، ويعتمد هذا الطلب أساساً على الناتج الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي على مختلف الأصول (السندات في أغلب الأحيان).
- تقسم هذه النماذج (النقدية) عادة ما بين نماذج سعر الصرف المرن، ونماذج سعر الصرف الثابت.

❖ في ظل آلية سعر الصرف المرن:

- يتأثر معدل التضخم بمعدل نمو العرض النقدي بعد فترة زمنية (عادة ما تكون طويلة).
لذا تعتقد هذه النماذج بأهمية تحديد معدل نمو العرض النقدي عند معدل ثابت، مع عدم تغييره في الأجل القصير بناءً على توقعات قصيرة الأجل.
- آلية نقل تأثيرات الزيادة بعرض النقود على السعر: \uparrow عرض النقود \leftarrow \uparrow الطلب المحلي (إما من خلال خفض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الزيادة على الإنفاق الاستثماري)، أو من خلال زيادة الثروة وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي) \leftarrow \uparrow الطلب على السلع بالأجل القصير \leftarrow \uparrow الطلب على العمل، وارتفاع الناتج، وانخفاض البطالة، وإلى زيادة غير متوقعة بالأسعار والأجور والتوقعات التضخمية.
- لذا فإنه وفقاً لهذه النماذج فإن السبب المباشر للتضخم هو فائض الطلب في سوق العمل (الناتج بدوره عن الزيادة في عرض النقود).

❖ في ظل آلية سعر الصرف الثابت:

- يتحدد معدل التضخم المحلي أساساً بمعدل التضخم السائد دولياً (خارج عن السيطرة المحلية) (يمكن النظر لهذا المعدل في ظل سعر الصرف المرن حيث يعتبر معدل التضخم دالة بالعرض النقدي).
- في حالة الرغبة بزيادة الأرباح المحلية ← \uparrow الأسعار المحلية وبنفس اتجاه زيادة سعر العملة المحلية لمنتجات مستوردة مماثلة. كما أن زيادة أسعار السلع القابلة للتجارة للبلد المعني سوف تنتقل إلى أسعار السلع غير القابلة للتجارة أيضاً. معنى ذلك أن المستوى العام للأسعار سوف يزداد بنفس النسبة التي تزداد بها الأسعار الدولية.

- ومن آليات عمل نماذج سعر الصرف الثابت، أيضاً، هي أن تخفيض سعر الصرف لمرة واحدة لا يؤثر على وضع ميزان المدفوعات. ويعود ذلك أساساً إلى آلية الأسعار الدولية. حيث كما أشرنا فإن هذه الأسعار تضمن أن الزيادة في السلع المستوردة بالأسعار المحلية، والناج عن تخفيض قيمة العملة، لا تحسن الوضع السعري للبلد، ومن ثم لا تؤثر على ميزان المدفوعات.

- أما عن الدور الذي يلعبه عرض النقود، في ظل هذه النماذج ذات سعر الصرف الثابت (حيث لا يؤثر هنا هذا السوق على التضخم)، فإن ينحصر في تأثيره على ميزان المدفوعات. لأن زيادة عرض النقود لا تؤدي إلى فائض بالطلب المحلي ولا تؤدي إلى تضخم، حيث يمكن مواجهة مثل هذا النوع من الفائض من خلال زيادة الواردات. وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على عجز ميزان المدفوعات.